Distr.: General
7 March 2025
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثالثة والخمسون
فيينا، 30 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2025

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الحادية والأربعون
فيينا، 13–15 أيار/مايو 2025
البند 10 من جدول الأعمال المؤقت
المرونة في تنفيذ الميزانية (رأسياً وأفقياً)

المرونة في تنفيذ الميزانية

تقرير من المدير العام

تعرض هذه الوثيقة اقتراحا يقدمه المدير العام بشأن استخدام مرونة أفقية في تنفيذ الميزانية خلال عام 2024. وتتضمن أيضا مقترحات للسماح للمدير العام، بصورة مؤقتة، بإجراء مناقلات بين أوجه الإنفاق الرئيسية (المرونة الرأسية)، وإضفاء الطابع الرسمي على استخدام المرونة الأفقية في تنفيذ الميزانية، بدءا من فترة السنتين 2026–2027.

أولا– الأساس المنطقي لتوخي المرونة في تنفيذ الميزانية في إطار مجالات النتائج المعتمدة

1– سلط تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حسابات اليونيدو للسنة المالية 2020، الوارد في الوثيقة IDB.49/3، الضوء على الإطار الجامد لإدارة الميزانية المعمول به في اليونيدو، ولاحظ أن ذلك الإطار يفضي إلى وجود تركيز زائد على تنفيذ الميزانية، مما يحول دون إيجاد فرص لتحسين الكفاءة والبحث عن وفورات. وقد كررت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تلك التعليقات.

2– وكما هو مبيَّن في الوثيقة IDB.51/9-PBC.39/9، فإنَّ المرونة في الميزانية ممارسة راسخة بالفعل في مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تطبق أحكاماً لإجراء مناقلات لاعتمادات ضمن البرامج أو مجالات النتائج المعتمدة.

3– وكان من شأن السماح بإجراء مناقلات مرنة بين أوجه الإنفاق الرئيسية ضمن مجالات النتائج المعتمدة أن يساعد المنظمة على الاستجابة بفعالية أكبر لطلبات الدعم المتزايدة من الدول الأعضاء خلال جائحة كوفيد–19، عندما كان السفر مقيداً، وذلك بالسماح بتحويل الأموال اللازمة، على سبيل المثال، إلى الاستشارات أو لتغطية التكاليف المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات الناتجة عن التحول إلى المنصات

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإلكترونية. وفي عام 2022، تسببت الزيادة الهائلة في أسعار الطاقة وارتفاع معدلات التضخم في نشوء تحديات جديدة أمام عمليات اليونيدو، امتدت طوال عام 2023 وما بعده. وفي حين أن عنصر التضخم في قرار الميزانية لفترة السنتين 2024–2025 قد حمى اليونيدو جزئياً من الزيادة التي حصلت في التضخم عالمياً، يتوقع أن يبلغ متوسط التضخم التراكمي في المنطقة الاقتصادية الأوروبية حوالي 25 في المائة على مدى فترة الخمس سنوات 2021–2025. ويلقي هذا الوضع عبئا ثقيلا على قاعدة موارد اليونيدو ويستلزم إيجاد وسائل وأدوات مبتكرة وبديلة لتحقيق الكفاءة والوفورات.

4- وتصنَّف ميزانيتا اليونيدو بحسب مصدر التمويل ومجال النتائج وأوجه الإنفاق الرئيسية. وهذا يؤدي إلى فصل الموارد في فئات مستقلة بشكل صارم مما يحول دون استخدامها بكفاءة. ويستمر السعي إلى تحقيق الكفاءة والوفورات في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين، مثل التكاليف المتعلقة بالسفر والاستشارات والرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك في التكاليف غير المباشرة. وفي الوقت نفسه، أصبحت الأدوات الحالية مستنفدة فهي تأتي بأدنى العائدات أو لا تأتي بعائدات على الإطلاق. وسمة العناصر المنفصلة التي تتسم بها ميزانيتا اليونيدو تحوِّل ببطء آلية يراد بها التنظيم والتوازن إلى آلية تقييدية.

5- وبناء على ذلك، طلبت الأمانة تعزيز المرونة في الميزانية: أفقيا، للسماح بإعادة الاستثمار الفوري لأي إيرادات إضافية لدعم البرامج تزيد عن المبلغ الموافق عليه في البرنامج والميزانيتين للفترة 2024–2025 في تغطية النفقات العامة الجديدة، ورأسيا، فيما يتعلق بالميزانية العادية، للسماح بإجراء المناقلات فيما بين أوجه الإنفاق الرئيسية داخل مجالات النتائج المعتمدة، وذلك لمواصلة تنفيذ ميزانيتها القائمة على النتائج واستبانة وتحقيق المزيد من الوفورات وأوجه الكفاءة، من أجل إنجاز المزيد.

6- وبعد إجراء سلسلة من المناقشات مع الدول الأعضاء ومناقشات هذه الأخيرة فيما بينها، نظرت دورة المؤتمر العام العشرون، خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والدورة الحادية والخمسين لمجلس التنمية الصناعية، في مقترح من المدير العام بشأن المرونة في تنفيذ الميزانية في فترة السنتين 2024–2025 (انظر الوثيقتين IDB.51/9 وIDB.51/CRP.10). وتعرب الأمانة عن تقديرها لما أبدته الدول الأعضاء من تعاون ودعم خلال تلك المناقشات التي تُوِّجت بموافقة المؤتمر العام في دورته العشرين على ترتيبات المرونة الأفقية والرأسية المؤقتة التالية:

'1' *المرونة الأفقية*: من خلال المقرر م ع-20/م-14، "اتخذ المؤتمر العام قرارا مؤقتا لفترة السنتين 2024–2025 بالسماح للمدير العام بزيادة الإنفاق على التعاون التقني لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في حدود 60 مليون يورو من الميزانية التشغيلية بما يتناسب مع الإيرادات الفعلية الواردة. ويجب على المدير العام أن يبلغ المؤتمر العام كتابة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية، في الدورة التي تلي ذلك الإجراء، بتفاصيل هذه الزيادات في الإنفاق وأسبابها."

'2' *المرونة الرأسية*: من خلال نفس المقرر، طلب المؤتمر العام إلى الدول الأعضاء أن تواصل التفاوض، خلال الدورة الأربعين للجنة والدورة الثانية والخمسين للمجلس، بشأن القرار المؤقت على أساس محدد زمنيا لفترة السنتين 2024–2025 للسماح للمدير العام بأن يجري، في حدود المبالغ التي وافق عليها المؤتمر العام للميزانية العادية، مناقلات بين أوجه الإنفاق الرئيسية داخل مجالات النتائج بنسبة تصل إلى 10 في المائة من مبالغ الميزانية العادية المعتمدة أصلا والتي تُجري منها المناقلات، وأذن لمجلس التنمية الصناعية بأن يبت في هذه المسألة لفترة السنتين 2024–2025 في دورته الثانية والخمسين."

ثانياً- تقرير من المدير العام عن الاستخدام العملي للمرونة الأفقية

7- حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، استُخدمت المرونة الأفقية في مناسبتين في سياق تنفيذ البرنامج والميزانيتين 2024-2025، مما أدى إلى الإفراج عن موارد إضافية بمبلغ 3,3 ملايين يورو لتصب في ميزانية اليونيدو التشغيلية.

8- واستنادا إلى تحليل مفصل للتنفيذ المتوقع لأنشطة التعاون التقني، إلى جانب توقعات الدخل المتوقع من استرداد كامل التكاليف والأنشطة المدرة للفوائد، طبقت المرونة الأفقية لأول مرة في تموز/يوليه 2024، مما أدى إلى الإفراج عن 2,5 مليون يورو من أجل الميزانية التشغيلية.

9- ونظرا للأداء الجيد لحافظة استثمارات اليونيدو، أُفرج عن مبلغ إضافي قدره 0,8 مليون يورو من أجل الميزانية التشغيلية في كانون الأول/ديسمبر 2024، وبذلك يصل إجمالي الأموال الإضافية المفرج عنها من خلال المرونة الأفقية في عام 2024 إلى 3,3 ملايين يورو. وقد عززت هذه الأموال قدرة اليونيدو على تقديم التعاون التقني.

10- واستناداً إلى المبدأ الشامل المطبق والمتمثل في زيادة قدرة اليونيدو على تنفيذ أنشطة التعاون التقني، خُصصت أموال إضافية للمجالات التي تدر دخلاً من خلال استرداد كامل التكاليف والتي هي في أمس الحاجة إلى الأموال والمجالات التي تدعم مباشرة أنشطة تنفيذ التعاون التقني. ومن ثم، وجهت تلك الأموال نحو تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة مع الاهتمام في نفس الوقت بجهود التمكين والتنفيذ على حد سواء.

11- وفي ضوء الدروس المستقاة من السنوات الأخيرة، ستستفيد اليونيدو من زيادة المرونة في الميزانية للسماح بإعادة الاستثمار الفوري لإيرادات دعم البرامج في تغطية النفقات العامة الجديدة. ومن شأن ذلك أن يتيح أيضاً إجراء مناقلات بين أوجه الإنفاق الرئيسية ضمن مجالات النتائج المعتمدة لتلبية الاحتياجات الناشئة، وزيادة الكفاءة في تلبية طلبات الدول الأعضاء.

12- ولدعم جهود إصلاح المنظمة والتزامها بتحقيق النتائج، تواصل الأمانة سعيها إلى التماس قدر أكبر من المرونة في الميزانية من الدول الأعضاء. وستستمر الجهود المتضافرة في زيادة استرداد تكاليف الدعم المتكبدة من أجل تنفيذ أنشطة التعاون التقني.

ثالثاً- مقترح من المدير العام

13- لمواصلة نهج تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج، يقدم المدير العام في هذه الوثيقة مقترحين لكي تنظر فيهما الدول الأعضاء وتتخذ قراراً بشأنهما، وذلك لتيسير قدر أكبر من المرونة في تنفيذ الميزانية:

'1' إضفاء الطابع الرسمي على تطبيق المرونة الأفقية بدءاً من فترة السنتين 2026-2027، مما يسمح بإعادة استثمار الإيرادات فوراً لتغطية النفقات العامة الجديدة، بما في ذلك زيادة قدرة القوى العاملة في اليونيدو خلال فترات الذروة المؤقتة في عبء العمل؛

'2' تطبيق المرونة الرأسية، بالمناقلات فيما بين أوجه الإنفاق الرئيسية، كتدبير مؤقت وخاضع لمزيد من المراجعة.

14- ولإضفاء الطابع الرسمي على تطبيق المرونة الأفقية، يقترح المدير العام تنقيح البند 4-1 من النظام المالي، على النحو التالي:

البند 4-1 [الصياغة الحالية]	البند 4-1 [الصياغة الجديدة المقترحة للفقرة (د)]
(أ) تمثل موافقة المؤتمر على برنامج العمل والميزانية العادية المقابلة له تفويضا للمدير العام بعقد التزامات وصرف مدفوعات للأغراض الموافق عليها، وفي حدود الاعتمادات المقرة لذلك؛	"[...]
(ب) تمثل موافقة المؤتمر على المقترحات والميزانية التشغيلية المقابلة لها تفويضا للمدير العام بعقد التزامات وصرف مدفوعات لغرض تنفيذ الأنشطة المبينة في الميزانية التشغيلية، وذلك في حدود الموارد المالية المتاحة للميزانية التشغيلية؛	
(ج) ينتظر من المدير العام، في أي وقت، أن يرصد الإيرادات والنفقات المندرجة في إطار الميزانية التشغيلية، وعليه أن يأخذ زمام المبادرة لتخفيض النفقات حالما يتضح أن الإيرادات الفعلية لن تكفي لتغطية حجم الإنفاق المتوقع؛	
	(د) يجوز للمدير العام أن يزيد الإنفاق في إطار الميزانية التشغيلية بما يتناسب مع الإيرادات الفعلية المتلقاة."

15- ولمواصلة نهج تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج، يقترح المدير العام تطبيق المرونة الرأسية، في المناقلات بين أوجه الإنفاق الرئيسية، كقرار مؤقت للفترة 2025-2027 لكي تنظر فيه الدول الأعضاء وتتخذ قراراً بشأنه. ولن يتطلب تطبيق هذه المرونة على أساس مؤقت تنقيح بنود النظام المالي.

16- وإذا قررت الدول الأعضاء إضفاء الطابع الرسمي على نهج تطبيق المرونة الرأسية بعد انتهاء صلاحية القرار المؤقت، فسوف يتعين تنقيح البند 4-3 من النظام المالي، على النحو التالي:

البند 4-3 [الصياغة الحالية]	البند 4-3 [الصياغة المقترحة للفقرة (ب)]
(أ) لا يجوز مناقلة المصروفات فيما بين الميزانية العادية والميزانية التشغيلية؛	"[...]
(ب) لا يجوز المناقلة فيما بين وجوه الإنفاق الرئيسية في الميزانية العادية، إلا إذا أقر المؤتمر ذلك وفقا للبند 11-3 من هذا النظام؛	(ب) يجوز للمدير العام، في حدود المبالغ التي يقرها المؤتمر العام للميزانية العادية والميزانية التشغيلية، إجراء مناقلات فيما بين أوجه الإنفاق الرئيسية إلى حد 10 في المائة من مبالغ الميزانية العادية أو التشغيلية المنقول منها التي أقرت أصلا. ويبلغ

المدير العام المؤتمر العام كتابة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية، في الدورة التي تلي ذلك الإجراء، بتفاصيل تلك المناقلات وأسبابها؛

[...]"

(ج) ينحصر حق إجراء مناقلات فيما بين وجوه الإنفاق الرئيسية للميزانية العادية في المدير العام، الذي يتعين عليه أن يبلغ المجلس بذلك عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، ثم يبلغ المؤتمر بذلك في أقرب موعد ممكن، شريطة ألا تنقل أية وظيفة فنية إلى برنامج أو برنامج فرعي آخر خلال فترة السنتين الأولى التي تلي إنشاء هذه الوظيفة.

رابعا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

17- لعل اللجنة تود أن تقترح على مجلس التنمية الصناعية اعتماد مشروع المقرَّر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علما بالوثيقة IDB.53/9؛

(ب) يوصي المؤتمر العام بالموافقة على التنقيحات المدخلة على البند 4-1 من النظام المالي وفقا للنص الوارد أدناه:

البند 4-1 [الصياغة الجديدة للفقرة (د)]

[...]"

(د) يجوز للمدير العام أن يزيد الإنفاق في إطار الميزانية التشغيلية بما يتناسب مع الإيرادات الفعلية المتلقاة.

[...]"

(ج) يوصي المؤتمر العام، كقرار مؤقت يخص الفترة 2025-2027، بأن يسمح للمدير العام، في حدود المبالغ التي يقرها المؤتمر العام للميزانية العادية والميزانية التشغيلية، بإجراء مناقلات فيما بين أوجه الإنفاق الرئيسية إلى حد 10 في المائة من مبالغ الميزانية العادية أو التشغيلية المنقول منها التي أقرت أصلا. ويجب على المدير العام أن يبلغ المؤتمر العام كتابة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية، في الدورة التي تلي ذلك الإجراء، بتفاصيل تلك المناقلات وأسبابها."